

أثر معدل النمو الاقتصادي على معدل الفقر في الجزائر خلال الفترة 1970-2017

The impact of Economic Growth rate on Poverty rate in Algeria during the period 1970-2017

محمد بوظلاعة¹، رميسة كلاش²

Mouhamed Boutellaa¹, Roumaissa Kalleche²

¹المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، الجزائر، m.boutellaa@centre-univ-mila.dz

²جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر، Kalleche.Roumaissa@univ-oeb.dz

تاريخ النشر: 2020/12/31

تاريخ القبول: 2020/12/18

تاريخ الاستلام: 2020/08/22

ملخص: تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة أثر معدل النمو الاقتصادي على معدل الفقر في الجزائر خلال الفترة 1970-2017، وذلك من خلال بناء نموذج قياسي للفقر كمتغير تابع معبر عنه بمتوسط الاستهلاك الفردي والنمو الاقتصادي كمتغير مستقل معبر عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين الفقر والنمو الاقتصادي، حيث أن زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي في الجزائر يؤدي إلى زيادة متوسط الاستهلاك الفردي مما ينعكس على معدل الفقر بالنقصان.

كلمات مفتاحية: الفقر، النمو الاقتصادي، الجزائر.

تصنيف JEL: O4، I32

Abstract: The aims of this research is to study the impact of economic growth rate on Poverty rate in Algeria during the period 1970-2017, while trying to build a econometry mode form of poverty as a dependent variable expressed in the Average Individual Consumption and economic growth as the independent variable is expressed as the Gross Domestic Product, and the study concluded To the existence of a long-term relationship between poverty and economic growth, the increase of Gross Domestic Product in Algeria leads to increase in average Individual consumption which is reflected on the Poverty rate decreases.

Keywords: Poverty; Economic Growth; Algeria.

Jel Classification Codes: O4; I32.

1. مقدمة:

تعتبر ظاهرة الفقر واحدة من التحديات التي تواجهها المجتمعات في أغلب دول العالم المتقدمة والمتخلفة على حد سواء خاصة في ظل تداعيات العولمة من جهة، وتغير مفهوم الفقر من جهة ثانية، أي من انخفاض الدخل إلى انخفاض معدلات التنمية البشرية المتمثلة في: الصحة، التغذية والتعليم... الخ وصولاً إلى المفهوم الواسع والذي يشمل إضافة إلى ما سبق عدم القدرة على التعبير ومختلف حقوق الإنسان، مما جعل مسألة مواجهة ظاهرة الفقر من مسؤوليات كل دولة.

وفي ظل هذه الظروف، بدأت الدول تسعى إلى تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي باعتبار أن العديد من الدراسات أثبتت أنه أداة فعالة ينصح باستعمالها كوسيلة لمكافحة ظاهرة الفقر، تقليص معدلاته، تحسين الظروف المعيشية وما يصاحبها للارتقاء بجميع المستويات لدى الفرد في المجتمع.

والجزائر كغيرها من الدول تبنت العديد من البرامج وقامت بتطوير قطاعات الاقتصاد الوطني من أجل الدفع بمعدلات النمو الاقتصادي إلى الأعلى ومن ثم الحد من ظاهرة الفقر، مما فتح المجال للتساؤل عن أثر النمو الاقتصادي على الفقر في الجزائر.

1.1. إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق تتضح لنا ملامح إشكالية هذه الدراسة، والتي يمكن بلورتها في السؤال التالي: ما هو أثر معدل النمو الاقتصادي على معدل الفقر في الجزائر خلال الفترة 1970 - 2017؟

2.1. فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن هناك أثر إيجابي يتجه من معدل النمو الاقتصادي إلى معدل الفقر في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى غاية 2017.

3.1. منهجية وأدوات الدراسة:

بغية الإجابة على الإشكالية المطروحة وإثبات صحة الفرضية وتحليلها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال التطرق لبعض المفاهيم النظرية الخاصة بمتغيرات الدراسة وأهم تطوراتها في الجزائر، كما اعتمدنا على الأسلوب القياسي التحليلي وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية ARDL.

4.1. حدود الدراسة:

كما هو معروف أن الأوضاع الاقتصادية تختلف من دولة لأخرى ومن وقت لآخر، وبالتالي لا يمكن أن تقدم دراسة واحدة تكون صالحة لكل تلك النظم، وبناء على ما سبق ذكره سيتم تطبيق الدراسة على الجزائر خلال الفترة 1970-2017.

5.1. محتويات الدراسة:

تحتوي الدراسة على مقدمة عامة، يتبعها عنصرين نظريين وعنصر تطبيقي، حيث خصص العنصر الأول من الجانب النظري لواقع النمو الاقتصادي في الجزائر، أما العنصر الثاني فاستعرض فيه أهم المفاهيم المتعلقة بظاهرة الفقر، أما فيما يخص الجانب التطبيقي فتناولنا فيه أثر النمو الاقتصادي على الفقر في الجزائر خلال الفترة 1970-2017، لتنتهي الدراسة باستخلاص أهم النتائج التي تم توصل إليها، والمقترحات الأساسية التي من شأنها التخفيض من نسبة الفقر.

2. واقع النمو الاقتصادي في الجزائر:

يمثل النمو الاقتصادي الهدف الأساسي للسياسة الاقتصادية لأي دولة ترغب في النمو ومواكبة الدول المتقدمة، والجزائر كغيرها من الدول التي مر بها النمو الاقتصادي بعدة مراحل تتماشى مع الوضع الاقتصادي الجزائري.

1.2. تعريف النمو الاقتصادي:

لقد تعددت مفاهيم النمو الاقتصادي باختلاف المدارس الاقتصادية، وفيما يلي نذكر أهم المفاهيم، فالنمو الاقتصادي هو "تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عبر الزمن." (عبد الرؤوف سليم، 2014، صفحة 79)، وحسب Simon Kuznets النمو الاقتصادي هو "القدرة على خلق وتقديم سلع اقتصادية متنوعة للسكان على المدى الطويل، هذه القدرة تعتمد في الأساس على التقدم التكنولوجي، المؤسساتي وكذا التعديلات الإيديولوجية التي تتطلبها." (بوحزام، 2018/2017، صفحة 11)، أما النمو الاقتصادي حسب Perroux فهو "مقدار الزيادة المستمرة خلال فترة أو عدة فترات طويلة الأجل لمؤشر الإنتاج بالكمية أو الحجم." (بدرابي، 2014، صفحة 49).

من خلال التعاريف السابقة، يمكننا تعريف النمو الاقتصادي على أنه: "ظاهرة اقتصادية

كمية ناتجة عن زيادة حقيقية ومستمرة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي."

2.2. قياس النمو الاقتصادي:

بحثت العديد من الدراسات عن الوسيلة التي تمكنها من قياس درجة النمو الاقتصادي في الدول، فقامت بمعالجة هذا الموضوع وتوضيح المتغيرات المفسرة للنمو الاقتصادي من خلال الناتج المحلي الخام (قرود و كيجل، 2016، صفحة 3) واعتباره مؤشراً أداة أساسية لقياس أو تقييم تطور النمو الاقتصادي، بحيث يعبر عنه محاسبيا بالمعادلات التالية:

✓ زاوية الإنفاق: الناتج المحلي الخام = الاستهلاك النهائي + التراكم الخام للأصول الثابتة + تغير المخزون + الصادرات - الواردات.

✓ زاوية الدخل: الناتج المحلي الخام = تعويضات الأجراء + استهلاك رؤوس الأموال الثابتة + ضريبة متعلقة بالإنتاج + فائض الاستغلال الصافي.

✓ زاوية الإنتاج: الناتج المحلي الخام = القيم المضافة + الرسم على القيمة المضافة + الحقوق وضرائب على الواردات.

لكن، نظرا لبعض النقائص التي يعاني منها الناتج المحلي الخام كمؤشر لقياس النمو الاقتصادي تم وضع مؤشر جديد من قبل الباحثين والمتمثل في مؤشر التنمية البشرية والذي يحتوي على ثلاث مؤشرات فرعية تتمثل في: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، مستوى الصحة مقاسا بمعدل الأمل في الحياة ومستوى التعليم مقاسا بنسبة التمدرس.

كما يمكن قياسه باستخدام معدل النمو البسيط الذي يتم الحصول عليه من خلال

المعادلة التالية:

معدل النمو الاقتصادي = (الدخل الحقيقي في الفترة التالية - الدخل الحقيقي في الفترة

السابقة) / الدخل الحقيقي في الفترة السابقة

بعد عرض المفاهيم الأساسية المتعلقة بظاهرة النمو الاقتصادي، سنقوم من خلال

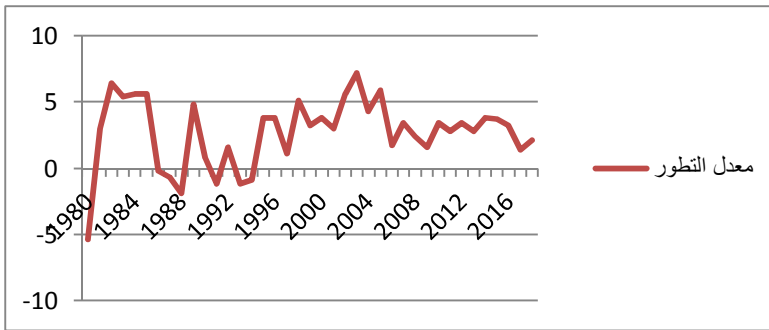
العنصر الموالي بدراسة واقع هذه الظاهرة في الجزائر.

3.2. النمو الاقتصادي في الجزائر:

لقد عرفت الجزائر تطورات عديدة طرأت على اقتصادها من مرحلة الاقتصاد المخطط إلى مرحلة الانتقال نحو اقتصاد السوق، وخلال هذا التطور مر النمو الاقتصادي في الجزائر بعدة مراحل تتماشى مع هذه التغيرات.

فقد تباينت وتيرة الناتج المحلي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 بين الانتعاش والركود، بحيث أن الجزائر مرت خلال هذه الفترة بعدة تطورات كان لها أثر على مجمل الأوضاع الاقتصادية ومن بين هذه الأوضاع النمو الاقتصادي الذي يقاس عن طريق الناتج المحلي الحقيقي، وفيما يلي سيتم إعطاء نظرة حول معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي بالجزائر.

الشكل رقم (1): معدلات تطور الناتج المحلي الحقيقي في الجزائر 1980-2017



المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على معطيات أطلس بيانات العالم (knoema)

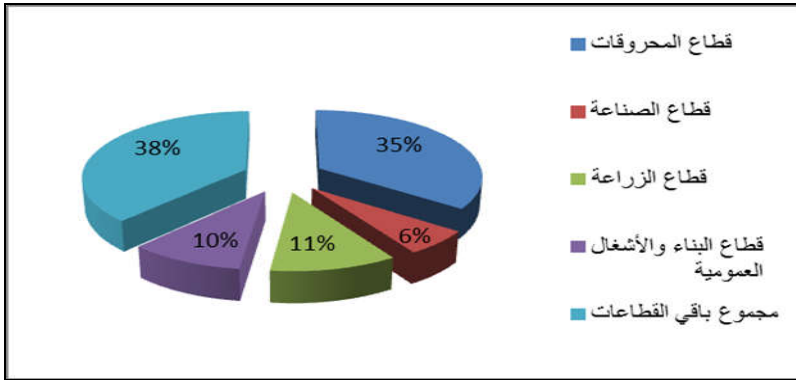
نلاحظ من خلال الشكل رقم (1) تغيرات وتذبذبات لمعدل النمو متأرجحة بين الراج والركساد، حيث حققت الجزائر في بداية الدراسة سنة 1980 معدل نمو سالب بلغت قيمته 5.8% وهذا راجع إلى حرب الخليج الأولى التي تسببت في هبوط إجمالي لأسعار النفط، ليشهد تعافيا نسبيا ما بين 1981 - 1985 نتيجة عودة أسعار البترول إلى طبيعتها، لكن سرعان ما عرفت معدلات الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة 1986-1994 انخفاضا ملحوظا مقارنة بالفترة السابقة وهذا راجع لعدة ظروف من بينها الأزمة النفطية الناتجة عن انهيار أسعار المحروقات سنة 1986، وعلى الرغم من تحقيق الجزائر معدلات نمو موجبة سنة 1989 و1990 وهذا تزامنا مع حرب الخليج الثانية التي أدت إلى ارتفاع أسعار البترول لكن هذا التحسن لم يدم طويلا حيث رجعت معدلات النمو إلى الانخفاض وتحقيق معدلات سالبة بسبب انتقال

الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد السوق وما نجم عنه من عراقيل وعدم الاستقرار السياسي في الجزائر أو ما يعرف بالعيشية السوداء سنة 1993.

وانطلاقاً من 1995 إلى 1996 نلاحظ أن معدلات النمو إيجابية ومنتدبذبة ما بين الارتفاع والانخفاض وهذا نتيجة المجهودات المبذولة من طرف الدولة الجزائرية من خلال برنامج التعديل الهيكلي وإعادة جدولة الديون الخارجية حيث حققت أكبر معدل نمو خلال فترة الدراسة والذي بلغ 7.2% سنة 2003 ليشهد انخفاضا سنة 2008 و2014 نتيجة الأزمة المالية العالمية التي مست القطاع المالي وامتدت للقطاع الحقيقي وانهارت أسعار البترول على التوالي. من خلال ما سبق، نلاحظ أن قطاع المحروقات يلعب دورا مهما في تحديد معدلات النمو، مما دفعنا إلى البحث عن نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل رقم (2): متوسط نسب مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي 2000-

2017



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

نلاحظ من خلال الشكل رقم (2) أن قطاع المحروقات يحتل المرتبة الأولى من حيث مساهمته في تكوين الناتج المحلي حيث بلغ متوسط نسبته خلال فترة الدراسة (2000-2017) حوالي 35%، وهو ما يؤكد مرة أخرى على أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي وعليه فإن أي تقلبات في سعر النفط سوف تؤثر على الناتج المحلي، في حين تظهر نسبة مساهمة القطاع الصناعي خارج المحروقات متدنية جدا حيث لم تتجاوز نسبة 6% وهذا راجع للمشاكل المادية ولهيكلية التي يعاني منها القطاع.

إذا، من خلال ما سبق نستنتج أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي وليس بالاقتصاد المتنوع الذي بقدرته مواجهة الأزمات التي تحدث في قطاع معين وذلك بالاعتماد على القطاعات الأخرى السليمة، وهذا ما أدى إلى تخبط الدولة الجزائرية في العديد من الأزمات نتيجة انهيار أسعار البترول في الأسواق.

أما فيما يخص نصيب الفرد من الناتج المحلي في الجزائر، والذي يعكس مستويات معيشة الأفراد ويعبر عن يعبر عن كمية السلع والخدمات التي يستطيع الفرد الحصول عليها من دخله النقدي، كما يعتبر من أهم المؤشرات التي تقيس معدل النمو الاقتصادي، لأنه يربط حجم الثروة داخل بلد ما مقارنة مع التطور في النمو السكاني، والجدول رقم (1) يبين لنا تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2017.

الجدول رقم (1): تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي في الجزائر 1970-2017

الوحدة: دينار جزائري

السنة	المعدل	السنة	المعدل	السنة	المعدل
1970	82435	1986	113072	2002	114810
1971	71092	1987	108877	2003	121548
1972	88136	1988	110667	2004	125086
1973	89028	1989	110667	2005	130647
1974	93098	1990	108726	2006	130908
1975	95094	1991	104811	2007	133240
1976	100186	1992	104219	2008	134171
1977	102473	1993	99788	2009	134033
1978	108704	1994	96864	2010	136419
1979	113415	1995	98642	2011	137746
1980	110899	1996	100902	2012	139642
1981	114220	1997	100378	2013	140662
1982	116686	1998	103925	2014	143053
1983	119474	1999	105743	2015	145431
1984	120205	2000	108300	2016	146508
1985	117181	2001	110107	2017	147180

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

يبين لنا الجدول رقم (1) أن نصيب الفرد من الناتج المحلي بلغ أعلى قيمته سنة 2017 (حوالي 146612 دج) نتيجة عودة أسعار البترول إلى الارتفاع بعد الأزمة النقضية التي حدثت

أواخر سنة 2014، بينما حقق أقل قيمة له سنة 1987 (حوالي 108877 دج) وهذا راجع للأزمة السياسية والاجتماعية التي مرت بها الدولة عقب الأزمة الاقتصادية الحادة التي عرفها العالم والمتمثلة في الانخفاض الكبير والمستمر في أسعار الأوراق المالية، أما باقي سنوات الدراسة فقد عرفت تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض.

3. مدخل مفاهيمي لظاهرة الفقر:

يعتبر الفقر ظاهرة اجتماعية الشكل اقتصادية المضمون، فعلى الرغم من النمو الاقتصادي الكبير الذي عرفته بعض دول العالم إلا أنها مازالت تعاني من هذه الظاهرة، السبب الذي دفعنا إلى معرفة ماهية هذه المعضلة وكيفية تطورها في الجزائر.

1.3. مفهوم ظاهرة الفقر:

يعتبر الفقر ظاهرة اجتماعية اقتصادية تختلف من فترة إلى أخرى ومن بلد لآخر، وهذا ما جعل للفقر العديد من التعريفات، حيث عرف بأنه: "حالة من النقص المادي الذي يترجم بصفة عامة بمستوى الدخل النقدي الذي يبقى دائما أقل من مستوى حد الفقر". (حصروري، 2009، صفحة 4). كما عرفته منظمة الأمم المتحدة بأنه: "ظرف إنساني يتسم بالحرمان المستدام أو المزمّن من الموارد، المقدرات، الخيارات، الأمن والقوة الضرورية للتمتع بمستوى لائق في الحياة وغيرها من الحقوق المدنية، الثقافية، الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية." (المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2006، صفحة 6). أما المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر فقد عرف الفقر بأنه: "حالة فرد أو مجموعة من الأفراد تعرف نقصا في الموارد المتوفرة، وتدنيا في المكانة الاجتماعية، وإقصاء من نمط الحياة ماديا وثقافيا." (بركان و حاجي، 2014، صفحة 746).

من خلال التعاريف السابقة نلاحظ أن الفقر كظاهرة لم تركز على المقاربة المالية فقط بل ركزت على مجموعة من المقاربات غير المادية والمتمثلة في: الغذاء، الملابس، الصحة، الحقوق والأمن... الخ. وهذا ما دفعنا إلى إعطاء تعريفا شاملا للفقر مركزين على المقاربات النقدية وغير النقدية كما يلي: الفقر هو حالة الحرمان المادي التي يعيشها الفرد في مجتمع ما من المجتمعات وفي فترة زمنية معينة والتي تنعكس سماتها على انخفاض الاحتياجات الأساسية وما يرتبط بها من صعوبة في التمتع بالحياة بمختلف أبعادها.

3.2. علاقة الفقر ببعض المتغيرات الاقتصادية:

إن ظاهرة الفقر تتأثر بالعديد من المتغيرات الاقتصادية، إلا أن هذه المتغيرات ليس لها نفس المستوى من حيث تأثيرها على ظاهرة الفقر، ومن بين هذه المتغيرات نجد :

✓ علاقة الفقر بالنمو الاقتصادي: في الواقع هناك جدل قائم حول أهمية النمو الاقتصادي بالنسبة للحد من الفقر، فالفريق المتفائل يشير إلى أن الفقر عادة ما ينخفض بسرعة أكبر في البلدان الأسرع نمواً، أما الفريق المتشائم فإنه يشير إلى الاختلافات التي يمكن أن تنجم من التسيير الخاطئ لعملية النمو، ولاسيما الاختلافات التي تضر الفقراء. وعليه، يعد النمو الاقتصادي أولى الضرورات اللازمة لتخفيف حدة الفقر، فالاقتصاديات التي تنمو بسرعة تكون فرصتها في التغلب على الفقر أكبر من فرصة البلدان التي ينخفض فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي، حيث أن البلدان التي نجحت في تخفيف حدة الفقر تشير إلى وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والفقر، ولكن لا بد أن يكون نمط النمو مؤدياً إلى تحسين توزيع عائدات النمو الاقتصادي، إذ حتى يكون تقليص الفقر مستمرا يجب أن يكون توزيع الدخل عقلانياً يطال جميع شرائح المجتمع، كما أكدت هذه البلدان على أن النمو الاقتصادي الحقيقي هو العامل الرئيسي والمحفز للتعامل بشكل ناجح مع الفقر، حيث أن نجاح أية استراتيجية للقضاء على الفقر رهين بالنمو الاقتصادي القوي، المستدام وبالتوزيع الجيد لثماره، فمن دون نمو اقتصادي سوف يكون من الصعب بل من المستحيل تحويل برامج محاربة الفقر وزيادة فرص العمل إلى واقع ملموس، فالنمو الاقتصادي يشكل شرطاً ضرورياً وليس وحيداً للقضاء على الفقر، إذ يتعين أن يتيح النمو فرصاً حقيقية للشرائح الفقيرة من المجتمع، ولاسيما في الوسط الريفي وذلك بتشجيع النشاطات الاقتصادية ذات القدرة العالية على خلق فرص العمل، وحتى يمكن تسريع وتيرة النمو يجب الوصول إلى مستوى أعلى من الاستثمارات، لذلك يتعين وضع تدابير اقتصادية شاملة تهدف إلى مواصلة الإصلاحات الهيكلية بحيث يسهل حشد الادخار وتوجيهه نحو الاستثمارات الإنتاجية. (بلول، 2009، صفحة 558.559)

✓ علاقة الفقر بالتضخم: إن تأثير التضخم على معدلات الفقر لا يكون تأثيراً مباشراً، وإنما يكون عن طريق التأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى، إلا أنه يعد من أهم المتغيرات المفسرة للفقر في معظم الاقتصادات العالمية خاصة تلك التي شهدت ارتفاعاً شديداً

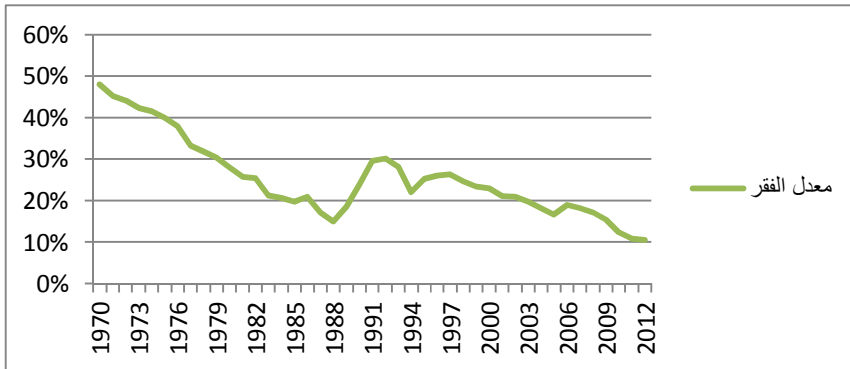
في معدلات التضخم مما أدى إلى رفع معدلات الفقر، وتشير معظم الدراسات في تفسير العلاقة بين التضخم والفقر إلى أنه يتم عن طريق ثلاثة قنوات: من خلال تأثير التضخم في معدلات النمو الاقتصادي، من خلال تأثير التضخم في مستويات التفاوت في توزيع الدخل ومن خلال تأثير التضخم على الدخل الحقيقي لأصحاب الدخل الثابتة بصورة خاصة. (بن جلول، 2015، صفحة 46)

✓ علاقة الفقر بالبطالة: تعتبر البطالة المكون الرئيسي للفقر حيث أن الكثير من الاقتصاديين يشيرون إلى أن إزالة البطالة تزيل الفقر، لذلك نجد معظم الدول تحاول التأكيد في برامجها على الحد من الفقر والبطالة معا نظرا للارتباط الوثيق بينهما، وللحد من ظاهرة البطالة قامت معظم الدول على غرار الجزائر بإطلاق برامج تنمية وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبرامج دعم التدريب والتشغيل لكي يتم الحد من هذه الظاهرة والتقليل من مستوياتها، وبالتالي دعم برامج الحد من الفقر. (بن جلول، 2015، صفحة 46)

3.3. واقع معضلة الفقر في الجزائر:

يعتبر الفقر معضلة لجميع دول العالم على غرار الجزائر، ما دفعنا إلى التساؤل عن حقيقة تطور معدلات الفقر في الجزائر إلا أن التطرق إلى معدلات تطور معدل هذه المعضلة في الجزائر صعب نوعا ما نظرا للتباين الكبير بين المعطيات المعتمدة لدى الهيئات الدولية والمعطيات المعتمدة لدى الهيئات الوطنية بسبب اختلاف التعريف المعتمد للفقر من جهة وطرق قياسه من جهة أخرى.

الشكل رقم (3): تطور معدلات الفقر في الجزائر 1970-2012



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (عياد، 2017، صفحة 128:131)

من خلال الشكل رقم (3) نلاحظ أن معدلات الفقر شهدت انخفاضا مستمرا خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 1986، وذلك بسبب بداية تحسن الظروف الاجتماعية والاقتصادية في الدولة الجزائرية بعد الاستعمار، وتوفير مناصب العمل للمواطنين التي تضمن لهم تحقيق متطلباتهم المعيشية بعد الاستقلال، لكن سرعان ما ارتفعت وتيرة الفقر مجددا سنة 1986 بسبب انهيار أسعار النفط العالمية (من 27.5 دولار للبرميل إلى 13 دولار للبرميل)، أزمة المديونية أين عجزت الجزائر عن الوفاء بمستحقات ديونها الخارجية وما ترتب عنه من عجز في ميزان المدفوعات والميزانية العامة وظهور حالة من الركود الاقتصادي والبدء في تطبيق برنامج صندوق النقد الدولي، إضافة إلى الحرب الأهلية في الجزائر (1992-1997)، لتشهد بعد ذلك معدلات الفقر انخفاضا حيث بلغت 10.5% بسبب تحسن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وبداية ما يعرف بالبحبوحة المالية.

4. تحليل النتائج:

قبل استعراض النتائج التي توصلت إليها الدراسة، سنشير إلى أن هذه الدراسة تستخدم بيانات سنوية عن الجزائر تغطي الفترة 1970-2017 والتي تم الحصول عليها من البنك الدولي، كما اعتمدنا في النموذج على سلاسل زمنية لأربع متغيرات، المتغير التابع المتمثل في الفقر ومعبر عنه بمعدل الاستهلاك الفردي، وثلاث متغيرات مستقلة متمثلة في معدل النمو الاقتصادي معبر عنه بمعدل نصيب الفرد من الناتج المحلي، كما قمنا بإضافة معدل البطالة والتضخم باعتبارها من أهم محددات الفقر في الجزائر، والجدول رقم (2) يوضح لنا تفسيرات النموذج المعتمد في الدراسة.

الجدول رقم (2): متغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة		تعريفها	طريقة قياسها
المتغير التابع	POV	معدل الفقر	يعبر عنه بمعدل الاستهلاك الفردي
المتغيرات المستقلة	GDP	معدل النمو الاقتصادي	يعبر عنه بمعدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
	CHOM	معدل البطالة	-
	INF	معدل التضخم	-

المصدر: من إعداد الباحثين.

مما سبق سنقوم باستخدام النموذج التالي لغاية معرفة أثر معدل المتغيرات الاقتصادية المتمثلة في: النمو

الاقتصادي، البطالة والتضخم على معدل الفقر $POV = F(GDP, INFL, CHOM)$

إذا، لتحديد النموذج المراد استعماله في الدراسة لابد من إجراء اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية لمعرفة

درجة استقرارية المتغيرات

الجدول رقم (3): اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

Phillips- Perro			Dickey- fuller		القيمة الحرجة عند 5%
القرار	1 st déférence	level	القرار	Level	
		2.92	1.94		0.95
I(0)	-	5.88	I(0)	5.09	POV
I(0)	-	8.56	I(0)	8.10	GDP
I(1)	6.44	1.40	I(0)	1.39	INF
I(1)	5.13	0.93	I(0)	1.94	CHOM

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10.

من خلال الجدول رقم (3)، نلاحظ أن POV و GDP عبارة عن سلاسل زمنية مستقرة في مستواها، حيث أن القيمة الجدولية أقل من القيمة المحسوبة عند احتمال 0.05، بينما نجد أن INF و CHOM هي سلاسل زمنية مستقرة في الفرق الأول.

بعد معرفة أن السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة مستقرة في I(0) و I(1) قمنا

باختيار نموذج الدراسة المتمثل في الانحدار الذاتي ذات الفجوات الزمنية المبطة ARDL.

لكن، قبل تقدير النموذج قمنا بتحديد فترات الإبطاء الزمني إلى فترة زمنية واحدة، ويتم

ذلك باستخدام 5 معايير مختلفة لتحديد الفترة وهي: AIC.SC.HQ.FPE.LR، ويتم اختيار فترة

الإبطاء المثلى لأقل قيمة من المعايير الإحصائية السابقة، حيث توصلنا إلى أن النموذج المثالي

هو الذي المثالي هو ARDL (3.2.0.0) بمعنى 3 إبطاءات للفقر، إبطائين للنمو الاقتصادي ولا

إبطاءات للبطالة والتضخم.

قبل اعتماد نموذج ARDL المختار لاستخدامه في تقدير نموذج الأجل الطويل ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النموذج، ويتم ذلك بإجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية الموضحة في الجدول رقم (4)

الجدول رقم (4): نتائج الاختبارات التشخيصية

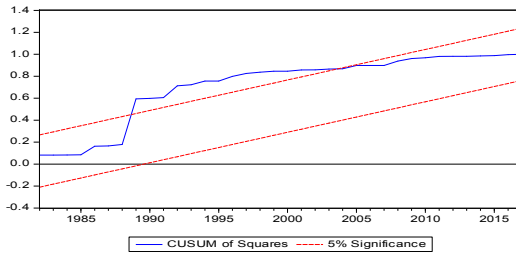
الاختبارات	القيمة	الاحتمال
Jarque berra	0.313977	0.854714
ARCH	0.757977	0.4322
Ramsey RESET	0.034704	0.8533

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 10.

تشير النتائج الموضحة في الجدول رقم (4) إلى صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج وذلك بدلالة إحصائية f (0.035 عند مستوى دلالة 0.85)، عدم وجود مشكلة التوزيع غير الطبيعي لبواقي معادلة الانحدار حيث بلغت قيمة χ^2 حدود 0.31 يقابلها مستوى دلالة 0.85 وإمكانية قبول فرضية عدم القائمة على ثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر من خلال إجراء اختبار ARCH.

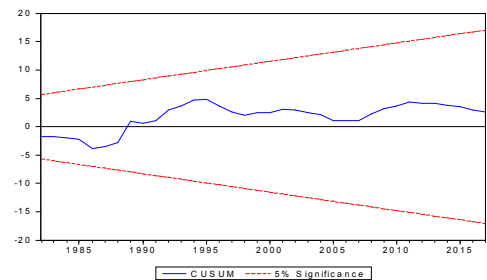
وبعد التأكد من جودة أداء النموذج، تأتي مرحلة أساسية في منهجية ARDL تتمثل في التأكد من خلو البيانات من وجود أي تغييرات هيكلية فيما باستخدام اختبار المجموع التراكمي لبواقي المعاودة Cusum وكذلك اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة Cusum Of Square كما هو موضح في الشكلين رقم (4 و5)

الشكل رقم (5): اختبار Cusum Of Square



المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 10.

الشكل رقم (4): اختبار Cusum



يتضح من خلال الشكلين رقم (4 و5) أن المعاملات المقدرة للنموذج المستخدم مستقرا هيكليا عبر لفترة محل الدراسة مما يؤكد وجود استقرار بين متغيرات الدراسة وانسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل حيث وقع الشكل رقم (4) لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، بينما في الشكل رقم (5) نلاحظ خروج عن الحدود الحرجة خلال فترة معينة ثم عودته مجددا داخل الحدود الحرجة وذلك بسبب وجود صدمات مؤقتة مست الاقتصاد الجزائري (تم الإشارة إليها سابقا مثل انهيار أسعار البترول في عدة سنوات والأزمة المالية العالمية) تلاشت في الأجل الطويل بسبب السياسة الاقتصادية المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية ومن بينها محاولة النهوض بقطاع الصناعة وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دورها في تحقيق النمو الاقتصادي. من ناحية أخرى للتأكد من وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة تم الاستعانة باختبار الحدود للنموذج (Pounds test) كما هو موضح في الجدول رقم (5):

الجدول رقم (5): اختبار الحدود Pounds Test

النتيجة	K	value	
	3	5.80	F.Statistical
	I(1) Pounds	I(0) Pounds	Pounds
وجود علاقة	3.77	2.72	عند 10 %
توازنية طويلة الأجل	4.35	3.23	عند 5 %
	4.89	3.69	عند 2.5 %
عند مستوى 1 %	5.61	4.29	عند 1 %

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 10.

يتبين من خلال الجدول رقم (5) أن قيمة إحصائية F لاختبار الحدود هي 5.80 وهذا يتجاوز القيمة الحرجة عند مستوى 1% للحد الأعلى (5.61)، ووفقا لذلك نقوم برفض فرضية العدم التي تنص بعدم وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة. بعد التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، نقوم بتقدير معاملات الأجل الطويل، وECM الذي يلتقط ديناميكية المدى القصير بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع. والجدول رقم (6) يوضح نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL.

الجدول رقم (6): نتائج تقدير نموذج ARDL

المتغيرات	المعاملات	احصائية t	الاحتمال
مقدرات النموذج في الأجل القصير			
D(POV(-1))	0.003392	0.020113	0.9841
D(POV(-2))	-0.158771	-1.442581	0.1578
D(PGDP(-1))	0.758439	3.143654	0.0033
D(PGDP(-1))	-0.651691	-4.385272	0.0001
CointEq(-1)	-1.026281	-5.284262	0.0000
مقدرات النموذج في الأجل الطويل			
PGDP	1.630556	5.388277	0.0000
INFL	0.067637	0.730808	0.4696
CHOM	-0.144284	-1.438291	0.1590
C	1.467092	0.754106	0.4557
EC	POV - (1.6306*PGDP - 0.1443*CHOM + 0.0676*INFL + 1.4671)		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10.

يتضح من نتائج الجدول رقم (6) لمعاملات الأجل الطويل في إطار منهجية ARDL أن النمو الاقتصادي يمارس تأثيراً معنوياً في المدى الطويل على الفقر، في حين ظهر التضخم والبطالة غير معنويين إحصائياً، أو بعبارة أخرى، لم يسجلا تأثيراً واضحاً على الفقر في الجزائر خلال الأمد الطويل، وكما هو متوقع، تشير نتائج التحليل القياسي إلى أن النمو الاقتصادي يمارس تأثيراً إيجابياً على معدل الفقر في الجزائر في الأجل الطويل حيث أن زيادة PGDP بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة في الاستهلاك الفردي وبالتالي انخفاض معدل الفقر ب 1.63% في الأجل الطويل، وعليه علاقة الفقر بالنمو الاقتصادي هي علاقة عكسية حيث أن زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي في الجزائر يؤدي إلى زيادة متوسط الاستهلاك الفردي مما ينعكس على معدل الفقر بالنقصان وهذا يوافق النظرية الاقتصادية، حيث أن النمو الاقتصادي يحفز الاقتصاد ويؤدي

إلى إقامة مشاريع واستثمارات من شأنها أن ترفع من الطلب على اليد العاملة والحد من البطالة، وبالتالي تحسين ظروف الكثير من الأفراد.

من ناحية أخرى، إن الزيادة بمعدل التضخم بنسبة 1% يؤدي إلى ارتفاع نسبة الاستهلاك الفردي بنسبة 0.06 % في الأجل الطويل وبالتالي نقصان الفقر، وهذا عكس النظرية الاقتصادية لأن الارتفاع في المستوى العام للأسعار يؤثر على القدرة الشرائية للفرد وينقص من دخله الحقيقي وبالتالي عدم تلبية احتياجاته الأساسية.

أما فيما يخص البطالة فإن زيادة معدل البطالة بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض نسبة الاستهلاك الفردي بنسبة 0.14 % في الأجل الطويل وبالتالي زيادة الفقر، وهذا موافق للنظرية الاقتصادية، ولذلك نجد أن معظم الدول تحاول التأكيد في برامجها على الحد من الفقر والبطالة معا نظرا للترابط الوثيق بينهما وتؤكد على إطلاق برامج تنمية وتمويل المشروعات وبرامج دعم التشغيل... الخ، لكي يتم الحد من البطالة والتقليل من مستوياتها وبالتالي دعم برامج الحد من الفقر.

كما نلاحظ أن نتائج نموذج تصحيح الخطأ لمنهجية ARDL تؤكد العلاقات التكاملية لمتغيرات النموذج، حيث جاءت إشارة معامل تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية (-1.02)، مما يثبت أكثر العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، كما تعكس هذه المعلمة سرعة تكيف النموذج للانتقال من اختلالات الأجل القصير إلى التوازن في الأجل الطويل.

أما الجزء السفلي من الجدول فهو يمثل العلاقة طويلة الأجل بين الفقر والمتغيرات المستقرة محل الدراسة والمعبّر عنها بالمعادلة أدناه:

$$POV = 1.6306 * PGDP - 0.144284 * CHOM + 0.067637 * INFL + 1.4671$$

5. خاتمة:

يعتبر الفقر ظاهرة قديمة جديدة، حيث تلعب مجموعة من المتغيرات الاقتصادية على زيادتها أو تقليلها، ومن بين هذه المتغيرات نجد النمو الاقتصادي والتي حاولت هذه الدراسة تحديده ودراسة أثره على معدل الفقر باستخدام منهجية الانحدار الذاتي ذات الفجوات الزمنية المبطأة ARDL معتمدين في ذلك على البيانات السنوية الخاصة بالاقتصاد الجزائري، ومن خلال هذا البحث تأكدنا من صحة الفرضية الواردة في بداية البحث، وتمكنا من الخروج بالنتائج التالية:

- ✓ النمو الاقتصادي لا يكفي وحده لمواجهة ظاهرة الفقر، ولكن في المقابل لا يمكن مواجهة الفقر دون معدلات نمو اقتصادي مرتفع؛
- ✓ إن النمو الاقتصادي لكي يكون فعلا يجب أن يتبع بسياسات توزيع تتجه نحو تعزيز فرص الفقراء، أو ما يعرف بالنمو المحابي للفقراء؛
- ✓ يعتبر كل من النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة المتغيرات الاقتصادية المهمة في تفسير سلوك معدل الفقر؛
- ✓ زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي في الجزائر يؤدي إلى زيادة متوسط الاستهلاك الفردي مما ينعكس على معدل الفقر بالنقصان؛
- ✓ علاقة التضخم بالفقر هي علاقة طردية حيث أن الارتفاع في مستوى الأسعار يؤدي إلى انخفاض معدل الاستهلاك الفردي وبالتالي ارتفاع معدلات الفقر؛
- ✓ علاقة البطالة بالفقر هي علاقة طردية، حيث أن كل شخص لم يجد عمل أو فقد عمله فمصيره الفقر، حيث أن ارتفاع معدلات البطالة تؤدي إلى انخفاض معدلات الاستهلاك الفردي وبالتالي ارتفاع معدلات الفقر.
- على ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال هذا البحث، نقدم التوصيات التالية:
- ✓ ضرورة تخلي الدولة الجزائرية عن الاقتصاد الريعي والاعتماد على سياسة التنوع الاقتصادي لتفادي الوقوع في أزمات من شأنها التأثير على النمو الاقتصادي للدولة؛
- ✓ لأبد من وجود اقتصاد موسع يخلق فرص عمل كافية ويرتب أجور أعلى من حدة الفقر؛
- ✓ وجوب انتهاج الدولة لسياسات اقتصادية من شأنها تشجيع المشاريع والاستثمارات الخاصة التي من شأنها أن تخفض من نسب البطالة في الدولة؛
- ✓ محاربة ظاهرة التضخم والتقليل من سرعة ارتفاعه من خلال مقابلة الزيادة الطلب بزيادة في الإنتاج.

6. قائمة المراجع:

- ✓ المجلس الاقتصادي والاجتماعي. (2006). تقرير مكافحة الفقر في الدول اليورومتوسطية. بروكسل.
- ✓ بن جلول، خالد. (2015). محددات الفقر في الجزائر باستعمال نماذج أشعة الانحدار الذاتي خلال الفترة 1980-2014. مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية. 1(1)، ص. 46.
- ✓ سليم، سحر عبد الرؤوف. (2014). قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية. مصر: مكتبة وفاء القانونية.

- ✓ بوحزام، سيد أحمد. (2018/2017). النمو المحابي للفقراء في الجزائر -دراسة قياسية للفترة 1970-2016. أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.
- ✓ بدرابي، شهباناز. (2014). تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية -دراسة قياسية باستخدام بيانات البانك لعينة من 18 دولة خلال الفترة 1980-2012. أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.
- ✓ بلول، صابر. (2009). السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في الحد من الفقر. مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، 25(1). ص 558-559.
- ✓ قروود، علي، وكيجل، عبد الباقي. (2016). الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية للفترة 1990-2015-. مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول بدائل النمو والتنوع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة حمة لخضر.
- ✓ حصرووي، نادية. (2009). تحليل وقياس الفقر في الجزائر - دراسة تطبيقية لولاية سطيف. مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة..
- ✓ عياد، هشام. (2017). أثر النمو الاقتصادي على الفقر في وجود اللامساواة الاقتصادية في الجزائر والدول النامية خلال الفترة 1970-2013. أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.
- ✓ بركان، يوسف، وحاجي، فطيمة. (2014). دراسة قياسية وتحليلية لإشكالية الفقر في الجزائر للفترة 1990-2012. مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر 3.